كلمة دولة قطر أمام مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين COP31

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الجمهورية التركية الشقيقة على حسن الإعداد والتنظيم وكرم الضيافة، كما أشكر أستراليا على جهودها في قيادة المفاوضات، والأمانة التنفيذية للاتفاقية على دعمها المتواصل للعمل المناخي الدولي.

نجتمع اليوم لمواجهة تحدٍ عالمي تتجاوز آثاره حدود الدول، وتتطلب مواجهته تعاونًا دوليًا قائمًا على الإنصاف، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، مع مراعاة الظروف الوطنية والأولويات التنموية لكل دولة.

وتؤكد دولة قطر أن مواجهة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة هدفان مترابطان، وأن نجاح العمل المناخي يتطلب تمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها، من خلال توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

أصحاب السعادة،

تؤكد دولة قطر التزامها باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وقد جعلت التنمية البيئية ركيزة أساسية في رؤية قطر الوطنية 2030.

وفي هذا الإطار، تتضمن مساهماتنا المحددة وطنيًا 3.0 تدابير تستهدف خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بما يعادل 42 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2040.

ونواصل الاستثمار في التقنيات منخفضة الانبعاثات، حيث شغّلنا في مدينة رأس لفان الصناعية منشأة لاحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه بطاقة تصميمية تبلغ نحو 2.2 مليون طن سنويًا. كما تبلغ القدرة الإنتاجية الإجمالية لمحطاتنا الشمسية الثلاث نحو 1.7 غيغاواط، مع العمل على تطوير مشاريع إضافية لمضاعفة هذه القدرة.

وتشمل جهودنا كذلك تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتطوير البنية التحتية القادرة على الصمود، والحد من النفايات، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال الإنتاج المحلي المستدام ورفع كفاءة استخدام المياه.

السيدات والسادة،

تدرك دولة قطر أن الدول الأقل إسهامًا في تغير المناخ غالبًا ما تكون الأكثر تأثرًا بتداعياته والأقل قدرة على مواجهته. ومن هذا المنطلق، نؤكد أهمية دعم أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوفاء بالتعهدات المالية تجاهها.

وقد أعلنت دولة قطر في قمة العمل المناخي عام 2019 عن مساهمة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لدعم هذه الدول في مواجهة التحديات المناخية والبيئية، ونواصل دعم مشاريع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والإنذار المبكر وتعزيز القدرة على الصمود، من خلال صندوق قطر للتنمية وشراكاتنا الدولية.

كما نؤكد أهمية توجيه التمويل المناخي وفق الاحتياجات الفعلية للدول النامية، وربطه بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يدعم تنفيذ أولوياتها الوطنية.

وفي هذا السياق، استضافت دولة قطر في الدوحة، في أكتوبر الماضي، القمة التاسعة لرؤساء صناديق الثروة السيادية ضمن مبادرة «كوكب واحد»، والتي أكدت أهمية تعزيز دور المؤسسات المالية وصناديق الثروة السيادية في توجيه الاستثمارات نحو اقتصادات منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود، بما يسهم في دعم التحول نحو التنمية المستدامة.

الحضور الكريم،

إن اتفاق باريس يقوم على المساهمات المحددة وطنيًا، ومن الضروري احترام حق كل دولة في اختيار السياسات والتدابير المناسبة لظروفها وأولوياتها الوطنية.

وفي هذا السياق، نؤكد رفض التدابير الأحادية الجانب ذات الآثار العابرة للحدود، التي قد تؤدي إلى آثار اقتصادية وتجارية سلبية، أو تتحول إلى قيود مستترة على التجارة الدولية، ولا سيما على الدول النامية، وذلك اتساقًا مع مبادئ الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك المادة 3.5 منها، واتفاق باريس.

أصحاب السعادة،

تتطلع دولة قطر إلى أن يسهم مؤتمرنا في تسريع تنفيذ الالتزامات القائمة، وتحويل التعهدات إلى نتائج ملموسة، مع تحقيق التوازن بين التخفيف والتكيف والتمويل ووسائل التنفيذ.

وستواصل دولة قطر تعاونها البنّاء مع جميع الأطراف، دعمًا لنتائج توافقية تعزز العمل المناخي، وتصون مبادئ الإنصاف وحق الدول النامية في التنمية.

وفي الختام، فإن نجاحنا في مواجهة تغير المناخ مرهون بقدرتنا على العمل معًا والوفاء بالتزاماتنا، من أجل مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا لأجيالنا القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.